المؤتمر الوطني من أجل سوريا - المنشورات

facebook.com/drelianmousad/posts/2073150726244324

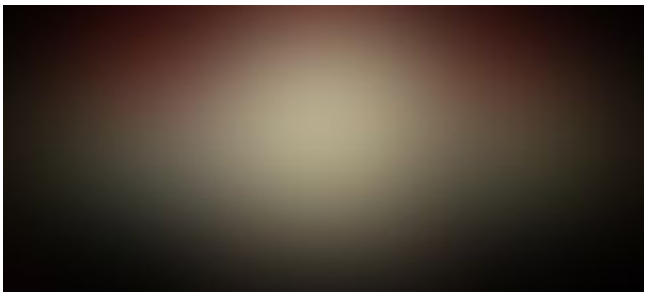

الدكتور اليان مسعد

اعلان الدعوة لتشكيل المؤتمر الوطني من اجل سوريا

تعلن مجموعة من العلمانيين السوريين عن رغبتهم بتنظيم أنفسهم في شكل مؤتمر وطني من اجل سوريا علمانية لا يحمل في طياته أيديولوجيات سياسية متزمتة و رغبة منه في حمل رسالة تنمية في المجتمع السوري على المستوى الاجتماعي و الثقافي و الإنساني والسياسي ويطمح هذا التجمع إلى العمل على أرض الجمهورية العربية السورية وذلك بصفة رسمية ضمن الأطر و القوانين المتبعة لدى الحكومة السورية وبعد موافقتها (وزارة الداخلية) على أن يتم ذلك بعد المؤتمر التشاوري و من بعده المؤتمر التأسيسي اللذان سينعقدان في دمشق , حيث يتم في كلا المؤتمرين دعوة الأعضاء و المهتمين و شخصيات مستقلة و ثقافية و قانونية في سوريا لمناقشة اعلان النوايا والمقدمة و الأسس و الوثيقة السياسية الرسمية والنظام الداخلي والتقدم رسميا إلى لجنة الأحزاب السورية للموافقة ببدء الحزب مهامه علما أنه لا يقبل في هذا التجمع من يحمل أي رأي سياسي حاد أو منحى طائفي في توجهاته , وسيبدأ الحزب مهامه في محافظات القطر كافة:

- نرجو من المهتمين التواصل مع .

الدكتور إليان مسعد \ دمشق- 0944212111- 4420934

ربطا

1- إعلان نوايا للمؤتمر الوطني من اجل سوريا

2- مقدمة مشروع لانشاء المؤتمر الوطني من اجل سوريا

3- اسس فكر المؤتمر الوطني من اجل سوريا

4- وثيقة البرنامج السياسي للمؤتمر الوطني من اجل سوريا

5-مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الوطني من اجل سوريا

6-خطتنا للخروج الامن من الازمة

وكل الوثائق السابقة الذكر قابلة للتعديل باللقاء التشاوري

1- إعلان نوايا للمؤتمر الوطني من اجل سوريا-

- اعداد الدكتور اليان مسعد

-منذ أن اخترعت واكتشفت الأبجدية المجردة الأولى في التاريخ وذلك في الالف الثانية قبل الميلاد بمنطقة رأس شمرا (أوغاريت) وسوريا تتألف من نسيج من الشعوب و الاجناس والطوائف هذا النسيج بقي متآلفا ومتالقا عبر التاريخ مهما تباينت مكوناتها إلا من بعض الخروقات والاضطرابات هنا وهناك لكنها لم تفلح في فك لحمة الشعب السوري بكافة فئاته ومكوناته وكانت الدولة وعلى مسار التاريخ تبنى على اساس التنوع واحترام الآخر ومسطرة اختيار القادة للمناصب كان للكفاءة دون اي شيء آخر فمثلا وفي نفس الوقت كان هناك رئيس وزراء مسيحي ووزير دفاع كردي ونائب قائد اركان ارمني ورئيس قوى امن داخلي شركسي ووزير داخلية كردي ورئيس جمهورية مسيحي مؤقت لشغور المنصب ولم ينتقد ذلك أحد بل لم ينتبه اليه احد لإن العروبة كانت طابع سورية الدائم والمستدام (كوطن وقومية لم شمل) منذ حوالي 1400 سنة مع الاشارة الى ان المرجعية التاريخية للدولة السورية قديمة جدا وتعود لتحالف الممالك الارامية بقيادة دمشق او ما كان يعرف بارام العليا والسفلى وارام كولن (ارض كل ارام التي تشمل كل بلاد الشام مع المقتطعات) فالشعب السوري يضم في طياته العرب والاكراد والاراميون (السريان والكلدان والاشوريين)والتركمان والارمن والشركس والداغستان والشيشان وغيرهم والجميع ومنذ غابر الازمنة يعيشون في سوريا ثم في الجمهورية العربية السورية مشكلين شعبا هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقق من خلال نظام جمهوري برلماني ديمقراطي ليبرالي علماني مدني تعددي (كما كان دائما وخاصة بعد الاستقلال باستثناء مراحل الإحتلال) يسود فيها القانون الناشد للعدالة ويقوم على مؤسسات راسخة لها نواظمها الخاصة التي تمنع الاستئثار بالسلطة والتعسف في استعمالها كما تقوم مؤسسات الدولة على اساس الانتخابات الدورية وتداول السلطة ووجود جهات مراقبة ومحاسبة فعلية من روح آليات عمل المؤسسات مع فصل تام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة لوجود منظمات مجتمع مدني مستقلة وغير مسيطر عليها سياسيا تتولى ربط شرائح واسعة من الشعب بالدولة كل فيما يخصه اضافة الى وجود إعلام حر تماما حيث تنتهي حريته عندما يجافي الحقيقة او يعتمد التضليل او الابتزاز وغير ذلك من الوسائل الملتوية يضاف الى ما سبق مؤسسة الجيش التي هي مؤسسة عسكرية بحتة تعمل كدرع للوطن وعنصر نجدة في الملمات والكوارث وهي منفصلة عن الامور السياسية تماما يماثلها في ذلك اجهزة امن تتولى السهر على امن المواطن والوطن ولها مرجعيات ضمن السلطات الثلاث وفق آليات ستكون ناظمة لعمل هذه الاجهزة بشكل يضمن صحة ادائها وابتعادها عن العسف والظلم وتزييف الحقائق مع احترام حقوق المواطن لذا وبالاستناد الى ما تقدم توفرت النية لتأسيس حزب مستقل تضاف جهوده الى جهود باقي الاحزاب الوطنية ضمن الاهداف التالية

-1 -الدولة :السعي لإقامة دولة مدنية ديموقراطية تعددية تعمل لتطوير المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات لا تقيم تفريقا او تمييزا بين افراد الشعب الا بما يقدمون للوطن مهما كان جنسهم او انتماؤهم السياسي الفكري الديني المذهبي الطائفي او الاجتماعي

2- -الحريات:المشاركة بفعالية كبيرة لجعل الحريات مقدسة ضمن الضوابط التي لا تسمح بممارسة حرية تنتقص من حرية الاخرين مع عدم التدخل في الحياة والسلوك الفردي للأشخاص في المأكل والمشرب والملبس والمعتقد الا ضمن الحدود التي تقره الاعراف والتقاليد فقط وضمن هذه الحريات حرية التملك وعدم جواز الاستيلاء على الاملاك الا ضمن نواظم قانونية عادلة

3- -الحقوق: العمل على حفظ حقوق الناس من استغلال بعضهم لبعض او استغلال بعض اجهزة الدولة لهم وخاصة صغار المنتجين من مزارعين وعمال واصحاب مهن وموظفين وفقراء

4- -الدخل : تامين الحد الادنى من الدخل الذي يضمن العيش الكريم لكل مواطن

5- -الفقر : ايجاد الاليات الفعالة والواقعية لمحاربة البطالة والفقر وتامين حاجات المواطن الاساسية من مأكل ومشرب ومسكن وضمان صحي وتعليم مجاني

6- -الغش: حماية المواطن و الشعب والوطن من جميع انواع الغش السائدة في العالم حاليا سواء كان هذا الغش في الطرح السياسي او الاقتصادي او الاعلامي وحتى في السلع الاستهلاكية حيث ان الفرد في هذا العالم يتعرض لأكبر حملة من حملات الغش لم يشهد التاريخ لها مثيلا

-7-الاقتصاد: المشاركة في رسم استراتيجيات إدارة الاقتصاد الوطني على أرضية عدالة توزيع الثروة واحداث أو تطوير الآليات الضامنة لتحقيق هذا الهدف ومتابعة تحقيق الخطط التي تعد الحكومة تنفيذها وكذلك متابعة وضع القوانين موضع التنفيذ مع متابعة المذكرات التنفيذية التي تفرغ القوانين من مضمونها عادة و متابعة التزام كل افراد السلطة التشريعية ببرامجهم 8- -التنمية : متابعة وضع خطط التنمية المستدامة القابلة للتنفيذ ووضع الخطط التنفيذية المستقبلية بما يتماشى مع زيادة عدد السكان من جهة

والارتفاع بمستوى المعيشة بما يتلاءم والتطور العالمي لرفاهية العيش من جهة أخرى وذلك ضمن المعطيات الاقتصادية القائمة على خلق سبل الانتاج المتنامي كما ونوعا نبراسها الاعتماد على ما توصلت اليه البشرية من علوم تبدأ هذه الخطط بأهمها حاليا وهي مكافحة البطالة بخلق فرص عمل حقيقية

9- -الابتعاد بشكل كامل عن الطائفية او الفئوية ومراقبة الالتزام بذلك من قبل الدولة و كافة الفعاليات في الوطن والسعي للاتفاق الاجتماعي على أن الدين هو علاقة الانسان بربه واخيه الانسان لا يؤذي الانسان نفسه والآخرين عامدا متعمدا و يرشد الانسان الى ما فيه خيره وخير الأخرين، والسعي لانتظام علاقات الناس مع بعضهم البعض على أرضية الأخلاق والمساعدة في تأمين الحريات الدينية للجميع إلا ما يعود منها لنشوء فتنة أو خلاف واحترام رجالات الاديان لبعضهم البعض وفق الية مشتركة للتعاون والاحترام بين الجميع

10 --عدم وضع شروط مسبقة على ترشح أي فرد لانتخابات ما وترك أمر تقدير هذه الشروط لأكثرية الناخبين التي ستقوم بالاقتراع مع بقاء شروط الجنسية والثقافة والمستوى العلمي والسيرة الحسنة وعدم قبول ترشيح اي مواطن إذا لم يعلن برنامجا انتخابيا وخاصة من ينشد أن يكون عضوا في سلطة تشريعية والمساهمة في تربية الشعب على اللجوء للوسائل السلمية للاحتجاج أو التوجه الى الجهات صاحبة العلاقة لإنصافهم ونشر ثقافة عدم اللجوء للعنف للاحتجاج على وضع ما أو لفرض موقف ما وفي نفس الوقت كبح جماح أصحاب السلطة أو الفعاليات الذين يستفزون بعض الفئات ويحرجوها حتى تميل للعنف

-11 -فصل الدين عن الدولة عبر حيادية الدولة تجاه الأديان مع احترام قيمنا الإسلامية والمسيحية واليهودية وقوانين أحوال شخصية إختيارية تنسجم مع قيمنا الروحية ولا تتعارض مع شرعة حقوق الانسان والمراة والطفل التي نتبناها كاملة مع مساواة تامة لكل المواطنين وخصوصاً المرأة التي أجمع عليها عالمياً وبشرياً مع حرية تامة للمعتقد والدين والضمير

12- - نشر ثقافة قبول الآخر وعدم التعصب أو التفرد والتمايز الفج ونبذ العنف بكل أشكاله من العنف الرياضي وحتى السياسي

-13 -المحاسبة:اضافة للقضاء وديوان المحاسبة فان لمؤسسات المجتمع المدني (جمعيات واحزاب ونقابات ومرأة ومجالس منتخبة الخ) دور بالرقابة ايضا على اجهزة الدولة لتنهي الفساد والفاسدين

-14-اقتصاد العدالة الذي يحابي الاضعف والافقر

II- مقدمة مشروع انشاء المؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية - اعداد الدكتور اليا مسعد

-الشعب السوري واحد، تأسّست لحمته عبر التاريخ مند الالفية الاولى قبل الميلاد على المساواة التامّة في المواطنة بمعزل عن الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنيّة أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس وفاق وطنيّ شامل، شعار آبائه المؤسيين للدولة بالعصر الحديث : "الدين لله والوطن للجميع". لا يجوز لأحد فرض دينٍ أو اعتقادٍ على أحد، أو أن يمنع أحداً من حريّة اختيار عقيدته وممارستها. النساء متساوون مع الرجال، ولا يجوز التراجع عن أيّ مكتسبات لحقوقهنّ. كما يحقّ لأيّ مواطن أن يشغل أي من المناصب بالدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهوريّة، بغض النظر عن دينه أو قوميّته، رجلاً كان أم إمرأة. هكذا ويفخر الشعب السوري بعمقه الحضاريّ والثقافي والدينيّ الثري والمتنوّع، ممّا يشكّل جزءاً صميماً من ثقافته ومجتمعه، ويبني دولته على قاعدة الوحدة في التنوع، بمشاركة مختلف مكوّناته دون أيّ تمييزْ أو إقصاء فالإنسان هو غايّة العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، التي تتأسّس على الالتزام بالمواثيق والعهود الدوليّة لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اللتان كرستهما البشريّة، وضمان التمتّع بهذه الحقوق للمواطنين أن الشعب السوري حرّ وسيّد على أرضه ودولته وهما وحدة سياسية لا تتجزّأ ولا يجوز التخلّي عن أيّ شبرٍ فيها، بما في ذلك الجولان المحتلّ اولواء الاسكندرون. وللشعب السوري الحقّ في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلّة بكلّ الوسائل الممكنة و تشكّل الحريّات الفرديّة والعامّة والجماعيّة أساساً للعلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وتكفل الدولة الحريات العامّة، بما فيها حرية الحصول على المعلومة والإعلام، وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وحرية التظاهر والإضراب السلميين. وتضع قواعداً لصون هذه الحريّات من هيمنة عالم المال أو السلطة السياسية. كما تكفل الدولة السورية احترام التنوّع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيّات كل أطياف الشعب السوري، وتقرّ بالحقوق الثقافية والسياسية لكلّ مكوّناته وتطلّعها للتطور والرعاية ويضمن الدستور إزالة كافّة أشكال التمييز ضد المرأة ويسعى لخلق المناخ التشريعي والقانوني الذي يؤمّن تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيما يتفق مع كلّ المواثيق الدوليّة ذات الصلة و تقرّ بوجود مكونات فالشعب السوري يضم في طياته العرب والاكراد والاراميون (السريان

والكلدان والاشوريين)والتركمان والارمن والشركس والداغستان والشيشان وغيرهم ضمن أبنائه، وبهويّتهم وبحقوقهم الثقافية المشروعة وفق العهود والمواثيق الدوليّة ضمن إطار وحدة الوطن السوري. ويعتبرون في سورية جزءاً أصيلاً من الشعب السوري. ان سوريا جزء من الوطن العربي، ترتبط بشعوبه بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك. وسوريا عضو مؤسّس في جامعة الدول العربيّة، تتطلّع إلى توثيق مختلف أشكال التعاون والترابط بين البلدان العربيّة أن الشعب السوري حر وسيد على أرضه ودولته وهما وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن أي شبر فيها بما في ذلك الجولان المحتل ولواء اسكندرون وللشعب السوري الحق في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلة بكل الوسائل الممكنة.. و يلتزم الشعب السوري دعم الشعب الفلسطيني وحقّه في إنشاء دولته الحرّة السيّدة المستقلّة وعاصمتها القدس، وكذلك دعم جميع الشعوب في تطلّعاتها التحررية كما تربط الشعب السوري بجميع الشعوب العربية والإسلامية الأخرى جذور تاريخية مشتركة وقيم إنسانيّة مبنية على الرسالات السماوية والتاريخ أن سورية جزء من المنظومة العالمية، وهي عضو مؤسّس في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرّعة عنها، ولذا فهي ملتزمة بمواثيقها، وتسعى مع غيرها من دول العالم لإقامة نظام دولي بعيد عن جميع النزاعات المركزية والهيمنة والاحتلال، نظام قائم على التوازن في العلاقات وتبادل المصالح والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات والأخطار العامة التي تهدّد أمن وسلام العالم أن الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقّق من خلال نظام جمهوري برلماني ديموقراطي ليبرالي مدنيّ علماني تعدّدي يسود فيه القانون ويقوم على المؤسسات ولا يجوز فيه الاستئثار بالسلطة كما تقوم مؤسّسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدوريّة والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السرّي والحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي يقررها صندوق الاقتراع مهما كانت وان يقرّ دستور جديد على أسس نظام جمهوري برلماني ديموقراطي ليبرالي مدنيّ علماني تعدّدي ونظام انتخابي عصريّ عادل يضمن حق مشاركة كافّة التيارات الفكرية والسياسية، ضمن قواعد تؤمّن أوسع تمثيل للشعب استقرار النظام البرلماني، وتضبط بشكلٍ دقيق الموارد المالية وإنفاق الأحزاب والجماعات السياسية

الجيش السوري مؤسسة وطنية تحمي البلاد وتصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، تحرص على الأمن الوطني و الدستور هو درع الوطن وسيفه ولا يتدخّل بالسياسية

-تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية، بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيليّة تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ومتوازنة وتصون الدولة الملكية الخاصة، التي لا يجوز الاستيلاء عليها إلاّ للمنفعة العامة ضمن القانون ومقابل تعويض عادل، دون أن يعاد تجييرها لمصالح خاصّةكما تصون الدولة المال العام والملكيّة العامّة لمنفعة الشعب، اقتصاديا ان الدولة المساعدة والرعاية سيئة التنفيذ ماتت وندفنها معا وعلينا القيام بترسيخ دولة الرعاية الحقيقة دولة العدالة والاستحقاق والجدارة تساوي بين المواطنين لكل حسب جهده بعد ان تؤمن الدولة الحد الادنى والمتساوي من الصحة والتعليم والثقافة وتكافئ الفرص دون تمييز وستنتهي دولة الشرطي الذي يحابي اصحاب الثروات كما تظهر انظمة الربيع العربي وكذلك بسطار الدولة القمعية التي تؤمم الثروة والانسان والعقل ولن تكون دولة المطاوعة االذين يحلمون بتطبيق قوانين من هذا العالم دولة الرعاية والمساعدة بأنظمتها الضريبية والمسطحة مع سوء التطبيق وانعدام الرقابة وفساد القضاء أدت لإنهاء روح المبادرة نحو الكسل وانكفاء الابتكار والاتكال على الدولة لتنشئ لدينا طبقة الكسالى والمتنفذين والفاسدين والطفيلين والفاشيين الذين شكلو نخب تدافع عن بعضها ضد المجتمع والمواطن المتفوق والمبدع والشريف والخلاق والمجتهد لذلك سنسعى لإقامة جبهة سياسية عريضة لتطبيق واعادة انتاج النظام والدولة الديمقراطية العلمانية الاجتماعية ولتقوم سياستها على العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة المستدامة وإعادة توزيع الدخل والثروة عبر النظام الضريبي بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق، وكذلك على ضمان حريّة الاستثمار والمبادرة الاقتصادية وتكافؤ الفرص والأسواق ضمن ضوابط تكافح الاحتكار والمضاربات وتحمي حقوق العاملين والمستهلكين وتلتزم الدولة السورية إزالة كافّة أشكال الفقر والتمييز ومكافحة البطالة بهدف التشغيل الكامل الكريم اللائق والإنصاف في الأجور، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنيّة، وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة وحماية البيئة، وتأمين الخدمات الأساسيّة لكلّ مواطن: السكن والتنظيم العمراني، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والهاتف والانترنيت، والطرق والنقل العام، والتعليم والتأهيل النوعيين، والتأمين الصحيّ الشامل ومعاشات التقاعد وتعويضات البطالة بأسعارٍ تتناسب مع مستويات المعيشة

III-حزب المؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية

الاسس المعرفية والفكرنة لحزبنا - اعداد الدكتور اليان مسعد

التعريف بحزب المؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية :

-هو حزب معرفي – سياسي -عقائدي سوري ، يسعى سلمياً لتغيير ماهو قائم ولإحداث التطوير الفكري والمعرفي والسياسي لمنظومة جديدة من القيم والسلوك العلمانيين عقائديًّا. إنه صيرورة بُنى غير متكاملة، منفتحة على الحوار النقدي والتساؤل البنّاء من أجل إصلاح جذري يطال كافة وجوه المجتمع وبالتالي الدولة، بغية الوصول إلى وطن مدني-ديمقراطي، ذي مرجعية علمانية نابذة لكافة أشكال الطائفية، يعيش الحاضر مستفيداً لا مأسوراً لتجارب الماضي، في انفتاح كامل على المستقبل، قريبه وبعيده. هو حزب وطني الدلالة , ديمقراطي الآلية , إنساني التوجه ، حضاري الثقافة ، سياسي الطابع، علماني الهدف؛ ينطلق من تجارب الماضي ويعمل في الحاضر لبناء المستقبل، كي يؤسس وينشر الفكر العلماني الحقيقي النابع من القيم و الكرامة الوطنية السورية عبر تجسيده، من ناحية على المستوى الوطني من خلال مجالات التنمية وحقوق الإنسان والإصلاح والديمقراطية؛ وعلى المستوى الدولي، من ناحية أخرى، من خلال تشجيع علاقات الاحترام المتبادل، و محاولة تسوية مختلف الصراعات بالوسائل السلمية، ونبذ كافة أشكال العنف، وتعزيز الحوار والتضامن بين مختلف الحضارات والشعوب والثقافات . يسعى جاهداً إلى قيام مجتمع علماني و ذلك بالمشاركة مع غيره من الأحزاب والمنظمات ذات التوجه العلماني الوطني و الأخلاقي والمجتمعي سواء تلك التي ظهرت أو ستظهر على الساحة السورية من أجل الوصول إلى وطن سالم آمن حر سيد مستقل و إنسانية تتعاظم وتتنامى، عبر التمسك بهذه المبادئ الإنسانية - الأخلاقية.

نناضل من أجل السلم المجتمعي، ونبذ العنف. وفي سعي لخلق المجتمع العلماني المتجدد نعمل على تطوير البنى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ وعلى دفع عجلة التعليم إلى المدى الأقصى ، من اجل الوصول إلى مجتمع أفراده مثقفون نشيطون ، يضعون سيادة القانون في المرتبة الأولى ، وهو ما سينطلق بهم إلى أفق وطني أوسع وارقى. يرى أن الدولة المدنية المنشودة ، هي تلك التي لا تميز بين مواطنيها بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل القومي و تعمل على إعلاء شعار المواطنة الذي الطريق الحقيقي لبناء الدولة الحديثة المنشودة ، وهو ما يعني إعلاء منظومة من قيم التقدم الشامل, والبدء من حيث وصل الضمير الإنساني. يعتبر الحزب أن ما ذكر آنفاً هو جوهر رسالته ، وذلك بأمل الانتقال إلى أهداف أخرى في المراحل اللاحقة من أجل مزيد من الدفع نحو مزيد من الديمقراطية وبالتالي علمانية ومدنية الدولة السورية الحديثة .

واما الليبرالية الجتماعية فهي مجموعة من القيم الديمقراطية القائمة أساساً على اعتقاد مركزي بالحقوق والحريات والمسئوليات للشعب كله وذلك بوصفه أفراداً؛ وعلى اقتناع جازم بأن تلك الحقوق والحريات والمسئوليات الفردية وهي الأساس الفعلي لحياة مجتمعية قوية. الليبرالية ليست أيديولوجيا ثابتة بل فلسفة سياسية ذات قاعدة عريضة تربط مجموعة أساسية من قيم دائمة بوقائع وتحديات متبدلة من تلك التي تواجهها المجتمعات على مر الزمان. يؤمن الليبراليون بحرية الاختيار وبمستقبل عادل للجميع. فلا يمكن تجنب الاستبداد إلا في مجتمع يمتلك أفراده حرية الوصول إلى أهدافهم الفردية. ولا يمكن تحقيق الازدهار إلا في مجتمع يصون الفرص والمبادرات والمسئوليات الشخصية. لا يمكن للحرية أن تكون ذات معنى إذا لم يكن لدى أفراد المجتمع فرصة أن يشاركوا، ينجزوا، ويطوروا مواهبهم. لكن احترام فردانية الفرد يتضمن حكماً احترام حريّة الآخرين. وهذا ما يفسّر كون الليبرالية المجتمعية هي العدو الأقسى لسياسة التمييز بكافة أشكاله. الليبرالية هي الحرية أساساً، لكنها ليست مطلقة كما أنها ليست حرية بلا حدود، فحقوق مطلق فرد محددة ومقيدة بالحقوق المساوية لحق هذا الفرد عند الأفراد الآخرين. لقد أثبت التاريخ أن السلطة اقتحامية وأنها ناقصة الفعالية وأنها قاسية ومحبطة للإنجازات البشرية. من هنا، فالليبرالية هي فلسفة الحكم الإستراتيجي لكن ضمن حدود. فدور السلطة هو وضع إطار لقوانين وشرائع يمكن للأفراد والأسر ضمنها أن يأخذوا قراراتهم بحرية وذلك فيما يخص حياتهم والوصول إلى أهدافهم بثقة. ومن خلال القوانين التي تسنها والضرائب التي تفرضها، على السلطة أن يكون تدخلها بأقل ما يمكن في حريات الأفراد بحيث يتناغم ذلك مع الحفاظ على مجتمع منفتح وعادل. ينظر الليبراليون الاجتماعيون إلى العائلة باعتبارها العرف الأساسي لتربية وتأهيل الأطفال وجعل كل فرد جزءاً لا يتجزأ من المجتمع. ويعترف الليبراليون بأن قيم العائلة وخياراتها وممارساتها تمتلك تأثيراً عميقاً على خير الأمة وأن مصالح العائلة يجب أن تكون مركز السياسة القومية. كما يعتقد الليبراليون الاجتماعيون أن الاقتصاد القائم على الملكية الخاصة والمبادرة الحرة والأسواق المتنافسة سوف يعود بالثروة وبفرص العمل وفق رغبات السوريين. ويقرّ الليبراليون بقدرة الأسواق الكامنة، مثلما يقرون بمحدوديتها. ويؤمن الليبراليون الاجتماعيون أن الأسواق الشفافة والمنفتحة والمتنافسة تقدّم الوسائل الأفضل من أجل تأمين مجتمع منفتح وديناميكي ومزدهر وبعيد عن اللامساواة. ودور السلطة هنا هو ضرورة أن تتأكّد واقعياً من أن الأسواق شفافة ومنفتحة وتنافسية. وكما يؤمن الليبراليون الاجتماعيون بمحدودية الأسواق، كذلك يؤمنون بمحدودية السلطة. فالسلطة لا تستطيع أبداً خلق موازٍ لمنظومة القيم والتجارب الحياتية للمواطنين الأفراد ولا يمكنها بالتالي أن تستبدل على نحو فاعل صنع القرار الفردي بالمركزة. المجتمع الليبرالي يقوم على

المشاركة الطوعية للأفراد في مؤسسات المجتمع المدني - النوادي، الجمعيات، الجمعيات الخيرية، والمجموعات المجتمعية المشكلة على نحو حر من أجل الوصول إلى التنوع الاقصى من الأهداف والأغراض. مع دعم الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني ويشجعون عليه.

يؤكّد الليبراليون الاجتماعيون على الأهمية الأساسية للتربية والتعليم على كافة المستويات؛ وعلى دعم المواهب الفردية الكامنة لدى الأطفال في المراحل التعليمية الأولى، فبالمواهب يمكن خلق مجتمع مزدهر ومتطور؛ وعلى فوائد المشاركة القوية والفاعلة بكافة أنواع الفنون. فالليبراليون الاجتماعيون بالتالي يقرّون بأهمية التربية في دعم الأعراف الديمقراطية والمجتمع المتقدّم. ولا بد من منح الشباب السوري كافة صنوف الدعم والتشجيع لتنمية المواهب بأكمل صورها مع الاعتراف أن من بين صفوف هؤلاء الشباب سيأتي قادة الغد. ويؤمن الليبراليون بأعراف عامة حرة منفتحة نزيهة وديمقراطية ، يتعايش فيها على نحو مثمر احترام أشكال الحكم مع المشاركة في صيروراته ونتائجه، جنباً إلى جنب مع الحق في انتقاد ما سبق كلّه. ويعتقد الليبراليون الاجتماعيون بضرورة قيام حكم ديمقراطي يحمي حقوق السوريين ويؤكّد على واجباتهم عبر منظومة من الضوابط والتوازنات.

إن خلق الفرص أمام المواهب والحفاظ على أمن السوريين هما الهدف الأساسي للسياسة الليبرالية الاجتماعية. ولأن حزبنا هو حزب لكل السوريين، فالليبراليون الاجتماعيون يهتمون بخير الجميع، وليس فقط بخير جماعات بعينها أو بمصالح فئوية. فأمان السوريين جميعاً وازدهارهم يعتمدان على إدارة مالية حكيمة توصل إلى استقرار اقتصادي ونسب تضخم منخفضة وأعلى نسب ممكنة للتوظيف وديون قومية لا تغامر بالمستقبل الاقتصادي للأجيال القادمة. إن القدرة على النمو والتطور في عالم متبدّل تعتمد على إمكانية التنبؤ بما سيحصل في المستقبل وعلى التلاحم المجتمعي. فالتبدّل المفاجئ وبعيد الأثر يمكن أن يكون معادياً للاستقرار الذي يعتمد عليه المجتمع الليبرالي. الليبراليون الاجتماعيون يقاربون التبدّل بعين الحاجة الواعية إلى احترام التوقعات المشروعة لمواطنينا وإلى التأكد من أن الوحدة المجتمعية غير مهددة بهذا التبدّل. إن إرث الليبرالية الاجتماعية السورية هو جزء هام من التاريخ السوري الأعرض؛ ومن تاريخ تقاليدنا السياسية يمكننا أن نبني حاضرنا السياسي على ما أحرزناه من حكمة عبر الزمن. فالتقليد الليبرالي السوري كانت له مساهمته الحاسمة في بناء الأمة السورية. إن نجاح أي فعل ضمن حكومي محدد باختبار مبسّط مفاده تحقيق هذا الفعل لأعلى مصالح لسوريا والسوريين. فالليبرالية لا تنجح إلا عبر ربط قيمها بالهموم العملية للناس، عبر البقاء فطنة للحاجات المتغيرة للأمة السورية وتقديم إطار لحكم ثابت وقيادة مؤثرة. باختصار، الليبرالية السورية تضع الكائن الفرد هو على رأس أولوياتها؛ وتؤمن أن العائلة هي العرف الأساسي من أجل تطوير الفرد، وأن المجتمع العلماني المدني القوي هو الطريقة الأفعل من أجل الدفع نحو تشاركية المصالح والقيم، وبأن الحكومة موجودة لخدمة الشعب لا العكس. العلمانية من منظور الحزب:

العلمانية الديمقراطية تعني جوهرياً حياد الدولة حيال كافة أشكال الرؤى الماورائية ذات الأدلة الظنية، بما في ذلك الأديان. فالفارق جوهري بين نسبية التأمل الماورائي، ومطلقية الحقائق الدنيوية. العلمانية الديمقراطية تعني أساساً تنحية التأمل الطائفي عن التدخل في وقائع الحياة الدنيا ذات الطابع المجتمعي العابر للطوائف. لذلك فالحزب يدعو بعبارات صريحة إلى الفصل بين الواقع الحقيقي، بما فيه الدولة والبنى المجتمعية، والتأملات الظنية، خاصة تلك المفرقة طائفياً. الدولة لا بد أن تكون حيادية تجاه الدين، مطلق دين، تجاه العقيدة، مطلق عقيدة؛ الدولة حقيقة مطلقة دنيوية. ولا مجال لأن يلتقي المطلق بالنسبي إلا بقسر للنسبيات الأخرى. لذلك فالحزب يدعو إلى حرية الاعتقاد المطلقة، إلى تساوي الجميع، بغض النظر عن بناهم الماورائية، وإلى رفض فرض تأمل ماورائي على من يرفضه مهما كانت الأسباب الموضوعية لذلك. من هنا، فالعلمانية تعتبر ابستمولوجياً حامية للدين كتأمل ماورائي ظني الدلائل، من تدخل المطلقيات الدنيوية. إنها ليست ضد الدين على الإطلاق، بل ضد أن يفرض أحد منظوره الماورائي على من يرفض ذلك مهما كانت الحجج قوية. صحة الأدلة الظنية لا علاقة لها بنسبة معتنقيها، وبالتالي ففرض ما هو نسبي تحت شعار قناعة الغالبية هو أحد أشكال الاستبداد المعادي للديمقراطية، التي هي في جوهرها ايضا حماية الأقليات من تعسف الغالبية أولاً.

لا يمكن الفصل بين الدولة المدنية والعلمانية، مثلما أنه لا يمكن الفصل بين الديمقراطية والعلمانية. الدولة المدنية هي اتحاد الناس الأفراد في مجتمع مدني تحت غطاء منظومة من قوانين ونظام قضائي أو منظومات قضائية، مناط بها إدارة القوانين التي تضع الحدود بين الناس. إن القانون الأساسي في الدولة المدنية هو أن لا يقوم أي عضو فيها بانتهاك حقوق الآخرين، بل يتجه إلى السلطات المسئولة، في كل الحالات التي يمكن له القيام فيها بذلك. من هنا، يعتبر كل المواطنين بحق أنهم تحت ضمانة القانون. وان لمصطلح المجتمع مدني مجموعة من المعاني وفق الاستخدام المعاصر له. فهو يعتبر أحياناً وكأنه يتضمن العائلة والمجال الخاص، حيث يشار إليه باسم القطاع الثالث للمجتمع، والذي يتميز عن قطاعي الحكومة والأعمال. إنه تجمّع لمنظمات ومؤسسات غير حكومية تعبّر عن مصالح المواطنين وإراداتهم؛ كما يمكن تعريفه بأنه الأفراد والمنظمات في مجتمع بعينه والذين هم مستقلين عن الحكومة. يستخدم التعبير أحياناً بمعنى أخلاقي أي أنه عناصر حرية الكلام، القضاء المستقل، "إلخ؛ وهي العناصر المكونة

لمجتمع ديمقراطي . من هنا، فالرباط عضوي بين المجتمع المدني والديمقراطية. لكن الرباط بين الديمقراطية والعلمانية عضوي أيضاً. قد تتواجد علمانية بلا ديمقراطية، كما هي الحال في المنظومة الإشتراكية السابقة، لكن لا يمكن للديمقراطية أن تكون غير علمانية. هنالك نمطان شهيران للحكم على مر العصور، ضمن أنماط ثانوية أخرى: الثيوقراطية والديمقراطية. الثيوقراطية تعريفاً هي الدولة التي تحكمها السلطة الدينية أو تخضع لهيمنتها. أما الديمقراطية فهي منظومة الحكم حيث يحكم الشعب لا السلطات الدينية. والتناقض غير قابل للتجسير بين المنظومتين. من هنا، فالعلمانية هي أس الديمقراطية لأنها ترفض الميزات المتوارثة لرجال الدين، بما في ذلك الحكم، وتفصل بين الممارسة الدينية والممارسة السياسية. لا ترفض العلمانية الديمقراطية، بعكس العلمانيات اللاديمقراطية عموماً، فعل التدين أو الإيمان لأنه جزء أساسي من الحريات الفردية والعامة؛ لكنها ترفض أي تدخّل للدين في الشأن العام وأي شكل للتمييز على أساس ديني. العلمانية هي الحياد حيال الدين . ففي الدين الأدلة ظنية ؛ في العلمانية الأدلة ملموسة. في الدين المرجعية هي الماضي، في العلمانية المرجعية هي المستقبل. لذلك فالعلمانيون الديمقراطيون ملتزمون بأحدث ما قدّمه العقل البشري من كشوفات علمية؛ وبأفضل ما استنته الأخلاقية البشرية من حقوق الإنسان، خاصة تلك التي تعرف باسم شرعة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل.

أن سوريا وطن بأبعاد كثيرة: فسوريا جزء من منظومة بلاد الشام لا بل قلبها جغرافياً وديموغرافياً وتاريخياً؛ وسوريا جزء من حضارة البحر الأبيض المتوسط الذي تجمع شعوبه مشتركات كثيرة؛ وسوريا جزء من منظومة الدول العربية ، التي توحدها عوامل كثيرة، أبرزها اللسان. مع ذلك، فسوريا تتميز عن غيرها من الدول بأنها ذات تاريخ موغل في القدم، لذلك لا يمكن النظر إلى سوريا كدولة أحادية البعد. سوريا قبل دخول العروبة لا تقل أهمية عن سوريا ما بعد العروبة. ومثقفو سوريا ومؤرخوها ومفكروها من مرحلة ما قبل العروبة ليسوا أقل شأناً من نظرائهم من مرحلة ما بعد العروبة؛ لذلك لا بد من إعادة الاعتبار إلى كل سوري ساهم في بناء هذا الوطن على مر التاريخ، بغض النظر عن خلفيته.

لقد كانت سوريا يوماً ما اتحادا لممالك ارامية بقيادة دمشق تركت ارثا لغويا وحضاريا ظاهرا ومؤثرا حتى الان وكذلك امبراطورية انطاكية بطبقة حاكمة اغريقية، مثلما كانت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية ولب امبراطورية اموية عربية اسلامية. ومساهمة السوريين في الحضارتين الإغريقية والرومانية مسألة لا بد من أن تعود إلى بؤرة البحثية العلمية، بما في ذلك موضوعة الكتّاب السوريين باللغة اليونانية والشخصيات الهامة التي قدمتها سوريا لروما. هذا يعني، ضمن أشياء كثيرة أخرى، أن سوريا في إرثها التاريخي بلغ تاثيرها اللغوي والكتابي شرقا عبر فارس حتى الهند وهي جزء لا يتجزأ أيضاً من حضارة المتوسط ؛ وأنه لا بد من التلاقح المتواصل بين المعرفية السورية وآخر مكتشفات العقل المتوسطي الشمالي. سوريا، لغوياً، جزء أيضاً من منظومة الدول الناطقة بالعربية . ورغم أن اللغة لا تكفي وحدها لخلق انتماء قومي واحد، فسوريا في القرن العشرين ساهمت للغاية في دعم منظومة التفكير القومية العربية التي وصلت إلى نقطة الأوج عام 1967، وقت حرب الأيام الستة؛ فبدأ التراجع لصالح منظومة أممية فاشية سلفية، ترعاها دول النفط العربية وكان السبب الأوضح لذلك افتقاد منظومة الفكر القومي العربي للأسس العلمية المعرفية الكافية لخلق أسس غير قابلة لأن تتزعزع؛ هذا غير ابتعادها الحقيقي عن موقف واضح من المسألة العلمانية كي لا تغضب التيارات الدينية و إن مسألة القومية العربية واضح للغاية: فرغم أننا لا نعتبر اللغة الشرط المانع الجامع لقيام قومية بالمعنى المعرفي للمصطلح، وإلا لكانت القومية الإسبانية، على سبيل المثال، ترفع راياتها في أميركا الوسطى والجنوبية؛ فإن العمل العربي المشترك في القرن العشرين ساهم إلى حد كبير في خلق نوع من الإحساس بانتماء قومي عربي، خاصة بين السوريين. لكن هذا لا يمكن أن يعمي البصيرة عن حقيقة اختلاف البنيان الحضاري والمعرفي للانسان السوري عن مثيله في بلاد النيل أو الخليج أو بلاد المغرب العربي. السوري يحمل في أوردته دماء كثيرة لا تقل تنوعاً عن تلك التي يحملها الأمريكي المعاصر. بغض النظر عن إرثه الثقافي الهائل، فعلى أرض سوريا توجد مجموعة من أقدم المدن المأهولة في التاريخ البشري. لقد أثبتت الأحداث المأسوية الأخيرة، أن مسألة الانتماء القومي تأتي في الدرجة العاشرة مقارنة بالمصالح القطرية لهذا القطر أو ذاك. وتدخل بعض دول الخليج سلباً في تدمير سوريا وقتل شعبها، جعل السوري الفرد الديمقراطي الواعي لهويته يستفيق على واقع مؤلم يقول إن كل ما تم تسويقه سابقاً عن انتماء سقط . وأن دول الخليج تريد فرض ايديولوجية مغرقة في الرجعية الماضوية على الشعب السوري بقوة البترودولار من هنا، فالنظرة الواقعية للأمور تقول بضرورة استرداد سوريا لماضيها المجيد ما قبل العروبة دون التخلي عن جزئه وحصته من العروبة. هذا يعني أيضاً، تقديم المصلحة السورية على اية مصلحة أخرى مهما كان بريق الشعارات التي تسوق لذلك؛ والانفتاح على جميع الثقافات، خاصة تلك الأمم التي دعمت صمود سوريا في وجه الرجعية الماضوية وعلى راسها دول البريكس ؛ والترويج لهوية سورية حقيقية تبدأ بسومر وبابل وارام وآشور وانطاكية ودمشق ، ولا تنتهي بمرحلة ما بعد المادة الثامنة.

-اسرائيل من منظور واقعي، إسرائيل دولة موجودة حاليا في الجنوب السوري بضمانة من الامم المتحدة ومعظم دول العالم بما فيها مجموعة من الدول العربية؛ ومن منظور تاريخي إسرائيل كيان تواجد لمرحلة قصيرة ما في المنطقة، لكن الواقع أن إسرائيليي اليوم ليسوا على الاطلاق امتداداً لإسرائيليي الأمس؛ ومن منظور أخلاقي، تم إبعاد وتهجير شعب بالقوة هو الفلسطينيون عن أرضهم من أجل تحقيق حلم استعماري بإقامة كيان غريب يفصل جنوب سوريا عن شمال مصر، وهو ما يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان التي يلتزم بها الحزب من منظور علماني-عصري، إسرائيل هي النقيض لمشروع الدولة العلمانية الحيادية تجاه الدين التي يدعو لها الحزب لأن إسرائيل واحدة من نظم قليلة جداً في عالمنا المعاصر تولي الانتماء الديني الطائفي الماضوي رأس سلم الأولويات في حين تعيش الأمم المتطورة الأخرى من أجل المستقبل؛ ومن منظور قومي فإسرائيل تحتل جزءاً من التراب السوري وتشرّد أهله هذا غير تدخلها وعدوانها المستمرين على سوريا وطناً وشعباً. الحزب لا يدعو إلى رمي اليهود في البحر لأن هذا يتناقض أخلاقياً مع ما ندعو إليه في أدبياتنا؛ لكننا بالمقابل ندعو إسرائيل، إن أراد الشعب اليهودي أن يكون جزءاً من ثقافة المنطقة، إلى الاعتراف الكامل بحقوق الشعبين السوري والفلسطيني؛ إلى الانسحاب الكامل من التراب السوري المحتل؛ وإلى التوقف عن التدخل العدواني في الشأن السوري والحل الهائي للقضية هو دولة ديموقراطية علمانية لا تميز بين يهود وفلسطينين ضمن المنظومة السورية.

يرى الحزب أن تركيا العدالة والتنمية تقدّم الأيديولوجيا المتطرفة على احترام العلاقات والتباينات القومية. لذلك فإن موقف الحزب من عدوان تركيا العدالة والتنمية لا يختلف جوهرياً عن موقفه من عدوان إسرائيل. فالتشاركيات الغيبية الماضوية بين بعض السوريين وبعض الأتراك لا يمكن أن تكون مبرراً لأن تنظر تركيا العدالة والتمنية إلى سوريا كسنجق عثماني . إننا ننظر إلى تركيا العدالة والتنمية على أنها دولة معادية قومياً؛ وأنه لا بد على أتراك العدالة والتنمية أن يحققوا الشروط التالية إن هم أرادوا علاقات طيبة بين البلدين: الاعتراف بالحقوق القومية الطبيعية المشروعة للشعب السوري في تركيا؛ الانسحاب من المناطق السورية المحتلة من قبل الأتراك؛ التوقف عن التدخل نهائياً في الشأن السوري؛ والتعويض عن الأضرار الكبيرة التي لحقت بالسوريين جراء التدخل التركي لحزب العدالة والتنمية في الشأن السوري. ونرى في الأحداث التي تعرفها سوريا منذ منتصف آذار 2011 حرباً سلفية تستهدف الوجود السوري والهوية السورية المستقلة. وبما أننا تيّار معرفي أولاً وأخيراً، فإن أزمة سوريا، من منظورنا، هي أزمة معرفية ومن ثم أخلاقية. لقد لعب غياب الديمقراطية الحقيقية على مدى نصف قرن، وافتقاد سوريا لحياة سياسية عقلانية فعلية على مدى نصف قرن أيضاً، إلى انتشار أفقي لا سابق له للعقلية الفاشية التكفيرية. لقد لعب احتكار بعضهم للحياة السياسية إلى انكفاء الآخرين جميعاً عن أي نشاط معرفي؛ بالمقابل، فقد نشطت التيارات التكفيرية، تحت حماية من الفساد والقداسة التقليدية المنحولة، إلى ملء الساحة الفارغة. وكان أن اجتاح الفكر التكفيري الوطن، خاصة وأن الانفجار السكاني، الذي أدّى إلى حالة بطالة ومن ثم فقر لا سابق لها مع الجفاف، فكان أن رافق العقلية الوهابية تسليح مالي بانتظار فراغ أمني من أجل تسليح حقيقي. إن الحسم العسكري الذي يقوم به جيشنا ليل نهار من أجل تنظيف الوطن من الإرهاب الفاشي التكفيري لا بدّ أن يترافق بحسم معرفي. إن اجتثاث جذور الإرهاب لا يكون دون القضاء على العقلية الإرهابية معرفياً. وأي خروج من الأزمة الوجودية التي تعصف بسوريا اليوم لن يكتمل دون خلق الجو الثقافي الذي يمنع مثل هذه الحالة لأن تعود ثانية. لا بد من انتقال سوريا إلى بلد ديمقراطي حقيقي يعيش كل مواطن فيه حريته، فالديمقراطية والحرية هما الشرطان الأهم لوضع حد لانتشار الثقافة الفاشية التكفيرية.

وثيقة البرنامج السياسي لحزب المؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية :

يبدو أن قدر سوريا أن تظل بؤرة صراع بين القوى العظمى، سواء فارس، أثينا وروما في الأزمنة الغابرة، أو روسيا والولايات المتحدة اليوم. – هذا كله مردّه الموقع السوري الجيوسياسي ذو الأهمية البالغة للغاية. لكن أخطر ما في الأمر وجودياً هو دخول سوريا الطبيعية منذ اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916 في أتون صراعات كبيرة على كل المستويات السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية حيث ترتب على ذلك مجموعة من الانقسامات والانسلاخات المؤسفة. في العصر الحديث كانت أهم نقطة تحول في تاريخ سوريا هي خروج المستعمر العثماني من وطن زنوبيا؛ لكن الأمل بالاستقلال الحقيقي أُحبط بالانتداب الفرنسي الذي استمر نحواً من ربع قرن. بعد الاستقلال عرفت سوريا حوادث مفصلية تاريخياً كان أهمها الوحدة مع مصر عام 1958 التي انتهت بالانفصال عام 1961؛ ومن بعدها ثورة الثامن من آذار عام 1963، التي عرفت منحى جديداً عبر الحركة التصحيحية عام 1970. كان أسوأ ما في هذه السلسة من التراكمات الخارجية هو انشغال القيادات السورية بالشأن الخارجي عن الشأن الداخلي. هذا كلّه، بمرور العقود والسنين، أدى إلى تكتلات سرطانية هائلة كان لابد من تفجرها مع توفر الظرف الموضوعي لذلك. وكان الظرف الموضوعي الحقيقي الذي أدى إلى ما تعرفه سوريا من أحداث منذ منتصف آذار عام 2011 هو انتقال عدوى التظاهر سيكولوجياً ضمن ما عرف بظاهرة الربيع العربي. ليست الظاهرة بحد ذاتها كمطالبة مشروعة بالديمقراطية والحرية والكرامة وحقوق الإنسان بالأمر السيء، لكن طرق الوصول إلى تلك المطالب كانت في كثير من الأحيان ضارّة إلى درجة تهديد الأمن

الوجودي لبعض تلك الأقطار؛ هذا بغض النظر عن ركوب السلفيين للمطالبات البريئة لشبان حالمين بوطن أفضل وانحراف قطار الحرية عن مساره نحو أسوأ استبدادية في التاريخ البشري: السلفية الوهابية. والأسوأ من ذلك كله كان الرغبة باستبدال نمط من الحكام افترض أنه استبدادي سياسياً بنمط آخر هو استبدادي على كافة الأصعدة. إضافة إلى تضرر معظم السوريين مما حدث، خاصة أولئك غير المرتبطين بأصحاب المشاريع الخارجية؛ فتهجر الملايين، وفقد أمثالهم سكنه وعمله ومصدر رزقه. وكما هي العادة، ركبت كثير من الدول الإقليمية والدولية صهوة الأزمة من أجل مصالح جيوسياسية عميقة داخل سوريا، بما في ذلك تغيير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة ، المتعارف عليها اليوم.أظهرت الأزمة الحالية تحديات عميقة وخطيرة كان أسوأها سيطرة الحس الطائفي على البلد عموماً والذي راح يطرح نفسه بديلاً عن النظام السياسي القائم. وبسبب التساهل غير العادي على مدى عقود في التعامل مع التيارات الطائفية، خاصة تلك السلفية، مقابل تقييد الفكر التقدمي العلماني والليبرالي, سيطرت الثقافة الطائفية، خاصة السلفيات، على الساحة السورية، وكان طبيعياً أن تسيطر لغة السلاح على لغة العقل، حتى وصلنا إلى مفترق طرق يتسم بالخطورة الشديدة على المجتمع السوري الأهلي والمدني. لذلك نجد انه لامناص للخروج من الأزمة الراهنة إلا عبر حل سياسي عام يشمل كل الأطراف المتصارعة ويعيد صياغة الدستور والتشريعات والقوانين بما يحفظ حقوق الجميع مواطنين وقوى سياسية وتساويهم المطلق بغض النظر عن خلفياتهم ونسبهم المئوية، ويرسخ علمانية الدولة عبر فصل الدين عن السلطة السياسية بالمطلق وينقل سوريا بالتالي إلى مرحلة متقدمة كدولة مدنية ديمقراطية ذات مرجعية لا طائفية. إن الحزب يعتبر أن ما ذكر آنفاً هو جوهر رسالته في المرحلة الآنية، على أمل الانتقال إلى أهداف أخرى في المراحل اللاحقة بهدف الدفع نحو مزيد من الحريات والديمقراطية وبالتالي علمانية ومدنية الدولة غير الطائفية.

مواقف حزب المؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية على الصعيد الداخلي:

معرفياً:

نضع نصب اعيننا أولاً التنمية المعرفية المستدامة، التي هي الأساس الحقيقي لكل أنواع التنمية المستدامة. أن المعرفة هي العنصر الأكثر أهمية كعامل في بناء الدولة المدنية غير الطائفية، والذي يفوق في أهميته غيره من العوامل إن على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي؛ فلا حياة عقلانية حقيقية في المجتمع دون منظومة معرفية عالية السوية قيمياً، يكون حاملها مجتمعياً التربية الديمقراطية المدنية العلمانية. أما الوسيلة إلى ذلك فتكون بتفعيل دور المؤسسات الثقافية في المجتمع وزيادة عددها والتأسيس لمنابر ثقافية جديدة من صحف ومجلات ودور نشر ومراكز ثقافية ومطبوعات وكتب دورية وغيرها من أدوات ووسائل تعيد الثقافة للمجتمع الذي غاب عنها لعقود طويلة؛ وحماية ذلك كلّه بحرية معرفية كاملة لا تضع حدوداً على العقل غير الضمير. يسعى الحزب إلى التنوير ونشر الثقافة العلمانية ليس بوصفها رفضاً للطائفية وتحييدها عن المنظومات السياسية فحسب، بل باعتبارها نهجاً فلسفياً شاملاً يطال البنى المجتمعية السورية كافة ويدخل في منظومة القيم الوطنية والمجتمعية العليا وفي القوانين والتشريعات وفي دستور الدولة كفضاء فلسفي معرفي سام، يضمن فيه الجميع حقوقه، كمواطنين أحرار مستقلين، في المعتقد والانتماء الديني والفكري والثقافي ويقرّ من ثم فيه بكامل واجباته: العلمانية هي المظلة التي تحمي الحريات الخاصة والعامة، وتسعى إلى التوفيق المنسجم بينها على نحو مطلق، تحت سقف الدستور اللاطائفي اللاتمييزي.

مجتمعياً:

يسعى الحزب ضمن برامجه وخططه وأدبياته إلى العمل على صهر المجتمع السوري بكافة أطيافه الغنية في بوتقة مجتمع مدني ديمقراطي لا طائفي، يسوده مناخ شامل من الحريات، تتفاعل فيه جميع الانتماءات بغية تحريض فعل الخلق كي يتسامى إلى أقصى مراحله. لقد عرّت الأزمة الأخيرة كثيراً من المشاكل التي أُلبست ثياباً واهمة، وأضاءت بالتالي على العديد من الانتماءات الطائفية ما قبل الوطنية، من مرحلة ما قبل الدولة. لذلك يرى الحزب أن المجتمع السوري بحاجة إلى إعادة تأهيل مجتمعي لا طائفي واسع عبر تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بمعناها اللاطائفي، والتضييق من ثم على كافة المؤسسات التي تسعى إلى الشرذمة ومعاداة السلم الأهلي.

يسعى الحزب في برامجه الحالية والمستقبلية إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع، كإنسان لا كوظيفة جنسية، وذلك بوصفها نصف المجتمع؛ وتحريرها من القيود الاجتماعية المتخلفة، عبر عقلنة التقاليد وإعادة النظر بقوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة وكل القوانين ذات الصلة التي تحرم المرأة من القيام بدورها بشكل كامل ككائن اجتماعي لا يجب تمييزه عن الرجل في أي موقع.

تتميز سوريا بأنها مجتمع فتي شاب يمتلك الكثير من الطاقات الهائلة؛ لذلك يركز الحزب على تفعيل دور الشباب وإعطائه الأهمية القصوى لتوظيف طاقاته بالشكل الأمثل من خلال خلق المشاريع وفرص العمل وبناء المراكز والمؤسسات التعليمية والبحثية، بما يضمن للشباب حق وممارسة أدورهم المجتمعية على نحو كامل، مع خلق الضمانات المستقبلية لهم لتعزيز دورهم الوطني.

اقتصادياً:

يسعى الحزب إلى بناء الاقتصاد الليبرالي الاجتماعي وترسيخ قيمه ومبادئه الثقافية والاقتصادية وذلك من خلال التوزيع العادل للثروة والدخل القومي والحفاظ على مصالح الطبقات باختلاف أنواعها، والدفع بالتنمية المستدامة إلى أقصى حالاتها. لا بد هنا من دعم تنامي الطبقة الوسطى، الحامل الأهم اقتصادياً للمعرفة اللاطائفية، حتى لا تتآكل بالكامل، كما هي الحال عليه الآن. وهذا يكون بإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية في شتى المجالات ودعم رأس المال الوطني والقطاعات الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي وتسهيل حركة تبادل الرساميل ورؤوس الأموال وإطلاق الطاقات الاقتصادية الخلاقة والمبدعة الوطنية البناءة دون قيود. يهدف الحزب إلى المحافظة على دور الدولة كداعم للقطاعات الخدمية والمعيشية الأساسية كالصحة والتعليم والثقافة وكضامن لمنع الاحتكار الاقتصادي بكل أشكاله ومنع تراكم رؤوس الأموال بأيدي قلة قليلة من الناس؛ كذلك يعتبر الحزب أن من واجب الدولة تشجيع الاستثمار الرأسمالي الوطني وإعادة إنتاج المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام بآليات تضمن زيادة إنتاجها وتحسين شروط بقائها واستمراريتها. لا بد من إنهاء الشكل الحالي لدور الدولة في الاقتصاد المركزي الريعي الموجه والمتكلس والذي أثبت عدم قدرته على التنمية المطلوبة في الدولة والمجتمع، لأنه لم ينم المبادرة الخاصة ضمن منظوماته، وهو الشرط المسبق كي تكون الدورة الاقتصادية المجتمعية مرهونة بنمط إنتاج متطور وفعال ومحقق للتنمية الحقيقية. .

أهداف حزب المؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية :

نقل سوريا إلى دولة مدنية ذات مرجعية لا طائفية، دولة الحق والقانون، الدولة التي يعيش أبناؤها بحرية، يفكّرون بحريّة، ويعبرون عما يفكرون به بحريّة. ويكون ذلك عبر التالي:

1-العمل على صيانة سيادة سوريا واستقلالها وتثبيت دورها وتفاعلها الإيجابي مع دول العالم.

2-ترسيخ الديمقراطية التي هي نظام قائم على المشاركة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد ضمن إطار دولة القانون والمؤسسات بما يضمن احترام الحرّيات الخاصة والعامّة المنصوص عليها في الدستور وفي شرعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، دون اجتزاء أو تفسيرات خاصة.

3- بناء مجتمع حرّ ومتصالح مع نفسه تسود فيه الطمأنينة والسلام، وتخطي الفروقات والنزاعات والهواجس الفئويّة كافة، والعمل على تثبيت العدالة الاجتماعية بين الفئات والطبقات من أجل بناء وطن يعيش فيه كافة أبنائه على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.

4-العمل على تنشيط الاقتصاد وتحديثه وفتحه على العالم، من أجل تأمين أكبر قدر ممكن من الإنماء والرفاه الاقتصادي.

5- تشجيع وتطوير الحوار الفكري – الثقافي – السياسي حول كافة القضايا التي تهمّ السوريين عامّة.

6- دعم الشباب وتعزيز دورهم في الحياة المجتمعية وتنشيط الحياة السياسيّة لتأمين مشاركتهم الفاعلة في الوطن السوري.

7- تبني سياسة المساواة المطلقة بحق المرأة بما يتيح لها المزيد من المساهمة في الحياة السياسية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في سوريا بما يتناسب مع النسبة الطبيعية للنساء في المجتمع. وذلك يتضمن الإزالة الكاملة لكافة أصناف القمع الذي تتعرض له المرأة سواء بصيغه التقليدية أو المحدثة؛ كذلك إزالة كل عائق قانوني يتناقض مع ما سبق.

8- إحداث نهضة سورية شاملة في جميع المجالات البشرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والعلمية. ورفع مكانة سوريا إقليمياً ودولياً؛

9- الحفاظ على الموارد الخاصة بسوريا واستثمارها بالشكل الأمثل ، مع مراعاة الحفاظ على البيئة وصحة المواطن السوري كأساس في عمليات استغلال الموارد؛ وذلك عن طريق إيجاد الآلية التي ترتقي بالقوانين البيئية لتتناسب مع السلوكيات البشرية بحيث تشكل بمجملها حداً للتلوث والتدهور البيئيين وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

10- رفع سوية الثقافة المدنية وحقوق المواطن عند الفرد السوري حتى يمكنه الإحاطة معرفياً بحقوقه وواجباته بالصورة الأفضل.

11- تسليط الضوء على كافة مظاهر الفساد الفردية والممنهجة في المؤسسات الخاصة والعامة، والعمل الجدي على مواجهة هذه القضية بكافة الوسائل الشرعية المتاحة للحزب.

12- العمل بالتعاون مع الدولة على تنظيم العشوائيات في سوريا عن طريق قيام حزبنا بطرح مجموعة من الخطط والمشاريع التي تساهم في تنفيذ التنظيم.

13- العمل بالتعاون مع الدولة على تنظيم مجموعة القوانين التي تتحكم بالوضع الديموغرافي السكاني في سوريا بحيث نقلل من أثر الانفجار السكاني وسلبياته على حياة المواطن السوري وعلى موارد الدولة؛ والعمل بمبدأ عقلنة الأعراف ومكافحة البطالة والفقر.

14- العمل على استخدام مصادر الطاقة الطبيعية التي تؤدي إلى الحد من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري.

15- العمل على مكافحة التصحر ودعم الزراعة ودعم الثروة الحيوانية شبه المنقرضة بتدخل الدولة ايجابيا لحمايتها بمجموعة من الاجراءات للحفاظ على هذه الثروة الهامة للتركيبة الاقتصادية في سوريا.

16- العناية بالمراكز الدينية والأثرية ثقافيا وسياحيا وذلك لتشجيع قطاع السياحة الخارجية واتخاذ خطوات لدعم سياحة الطبقة الوسطى داخليا.

17- الدعوة للزواج المدني الاختياري وحق حرية المعتقد وحق تبديل الدين بقوانين من الدولة تضمن حرية ممارسة هذه الحقوق.

18- دعم استقلال النقابات عن الدولة وتفعيل دورها في توجيه ودعم ومراقبة أفراد المجتمع بشفافية وفق قوانين عادلة تضمن حقوق المواطنين.

19- دعم القطاع الصحي في البلد والعمل على تأمين ضمان صحي لكل المواطنين السورين يكفل طبابة كاملة؛ وذلك باعتباره من حقوق الكرامة للمواطن السوري.

20- العمل على دعم قطاع التعليم الأساسي وما قبل الجامعي في سوريا عن طريق تهيئة كادر حقيقي للتعليم يتمثل برفع السوية المادية للمدرس وتأهيل المدرسين بورشات تعلمية رائدة تكفل تواصل مثالي بين المدرسة والطالب.

21- الدعوة إلى تدريس مادة الثقافة الدينية والاخلاق في المناهج الدراسية وتدرس الأديان من خلالها كمادة أخلاق عامة غير متعصبة ولا طائفية.

22- العمل على تطوير التعليم الجامعي العام عبر زيادة عدد الجامعات العامة وتأهيل المدرسين الجامعيين عبر ورشات عمل ودورات تأهيلية دائمة تأخذ عن الغرب أحدث ما وصل إليه من علوم؛ والعمل على ربط الجامعات المحلية بجامعات دولية مرموقة وكذلك التركيز على رفع سوية الجامعات الخاصة واخضاعها للرقابة الشديدة من الدولة.

23- بناء مراكز بحثية تهتم بكافة أصناف العلوم؛ وتغطية نتائج هذه المراكز إعلاميا لتصل نتائجها إلى كل مواطن سوري كي يبقى مواكبا للتطور العالمي.

24- العمل على تحديث آلية الإعلام السوري واستقلاله بما يتضمن إلغاء رقابة الدولة و\أو حزب الغالبية على العمل الإعلامي؛ والتركيز على حماية الحريات العامة والخاصة من التجاوزات الإعلامية عبر القضاء المختص لا عبر جهة تابعة لحزب الغالبية أو لأي نظام حاكم وقتها.

25- العمل على ضمان حرية الصحافة والطباعة والنشر واستقلاليتها وفقا للقانون السوري

26- ترسيخ الديمقراطية التي هي نظام قائم على المشاركة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد ضمن إطار دولة القانون والمؤسسات بما يضمن احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور وفي شرعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، دون اجتزاء أو تفسيرات خاصة.

27- بناء مجتمع حرّ ومتصالح مع نفسه تسود فيه الطمأنينة والسلام، وتخطي الفروقات والنزاعات والهواجس الفئويّة كافة.

28- العمل على تنشيط الإقتصاد وتحديثه وفتحه على العالم، من أجل تأمين أكبر قدر ممكن من الإنماء والرفاه الإقتصادي.

-29-تشجيع وتطوير الحوار الفكري – الثقافي – السياسي حول كافة القضايا التي تهمّ المواطنين عامّة.

30- الحفاظ على موارد الوطن واستثمارها بالشكل الأمثل ، مع مراعاة الحفاظ على البيئة وصحة المواطن كأساس في عمليات استغلال الموارد؛ وذلك عن طريق إيجاد الآلية التي ترتقي بالقوانين البيئية لتتناسب مع السلوكيات البشرية بحيث تشكل بمجملها حداً للتلوث والتدهور البيئيين وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

مبادىء الحزب:

-حدد البرنامج السياسي للحزب أهدافه ومبادئه:

1--يلتزم الحزب في نشاطه بنصوص الدستور والقوانين الحالية للدولة ويسعى لتعديلها وتطويرها بالطرق الدستورية والسلمية، بما يتناسب مع نظرة الحزب لسوريا الحديثة سوريا المستقبل.

2- -يعمل الحزب على تطوير الدولة معرفياً والارتقاء بالمجتمع ثقافياً. ولا بد بالتالي هنا من اعتماد مبدأ الحرية - الديمقراطية في نشر الفكر واعتماد المنهج العلمي في الترويج لروح المعرفة بين المواطنين عامة وبين أعضائه بشكل خاص؛ إن ترسيخ روح الحوار بين مكونات المجتمع في إطار الحرية هو الصفة الأساسية في آدمية المواطن والعامل الأصيل في الحفاظ على كرامته؛ لذا فإن الحزب يتخذ من هذا المبدأ أساسا لنشر المباديء والمفاهيم الليبرالية البناءة في المجتمع.

3- -العمل على حماية الحقوق والحريات المتعلقة ببعض الفئات الخاصة مثل الأطفال والمهمشين وأصحاب الاحتياجات الخاصة والأكثر فقراً.

4- -رفض كافة أشكال التمييز السلبي التي تتناقض مع مدنية الدولة التي تقوم على أسس المواطنة والمساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات، فالدولة كيان اعتباري لا يجوز إعطاؤه صبغة دينية أو عرقية أو جنسية أو أيديولوجية معينه، فالوطن لجميع أبنائه بغض النظر عن خلفياتهم . لذا فإن مدنية الدولة بمرجعيتها العلمانية ستكون محفزا رئيسياً للإبداع والحوار الفعال، وتقبل الآخر، ومظلة للجميع يشعر في ظلها الجميع بالمساواة والأمان .

5- -ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية التي ترتكز على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين, والعمل على بناء نظام قادر على إعادة توزيع الثروة وفقاً للقدرة الإنتاجية للفرد, مع مراعاة الفئات الأضعف وذوي الإحتياجات الخاصة ، كما يهتم هذا المبدأ بتوفير الفرص والخدمات للمناطق المحرومة في ظل مناخ عام من المساواة.

-6-تفعيل مبدأ سيادة القانون، حيث يعد هذا المبدأ هو الركيزة الأساسية في الدول والأنظمة الديمقراطية؛ والتنبيه على أهمية تحقيق استقلالية ونزاهة القضاء السوري ولا تحزبه لما يمثله من حجر الأساس في تطبيق هذا المبدأ.

7- -حزبنا علماني يؤكد على ضرورة فصل الدين عن الدولة، ويؤمن بحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر والطقوس الدينية لجميع الأديان والمذاهب دون الإضرار بالمصالح العامة أو الاعتداء على حرية المواطنين.

-8 -يؤمن الحزب بأهمية الدور المناط بمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويسعى لتأمين استقلالها وتفعيل دورها في عملية التنمية في إطار من المشاركة بين المجتمع والدولة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للفرد ولرأس المال.

9- -يؤمن الحزب بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل، كجوهر إنساني لا كوظيفتين جنسيتين، في جميع المجالات؛ وبأهمية مكانة المرأة ودورها الإيجابي في البناء والمشاركة باعتبارها نصف المجتمع. ويسعى لتفعيل إسهامها في الحياة العامة ولتبني سياسات تؤدى إلى تدعيم مكانتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتشجيعها على المشاركة المجتمعية بجميع أشكالها . ويضع الحزب شباب سوريا الذين يمثلون النسبة الأكبر من الشعب في بؤرة اهتمامه، فهم طاقة البلد والمستقبل الواعد لتحقيق التنمية والتقدم، ويسعى الحزب إلى إتاحة الفرص أمام الطاقات الشبابية الواعدة للمشاركة في جهود التنمية كافة، وتولي المواقع القيادية في المجالات المختلفة للعمل الوطني.

10- -يرى الحزب، انطلاقا من إيمانه بالمسؤولية الاجتماعية للدولة، أن تقديم الخدمات العامة يعد التزاماً أساسياً من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين لاسيما غير القادرين منهم، كما يرى الحزب أن أفضل أسلوب لتقديم الخدمات العامة يكون عن طريق الإدارة الاقتصادية في ظل رقابة الدولة عليها وتدخلها ايجابيا ، سواء أقامت بتقديمها الهيئات أو الشركات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص، وبما يؤدي إلى تحديث الأجهزة الخدمية ورفع مستويات أدائها.

-11-يلتزم بشكل تام بكل المواثيق والعهود الدولية وبشكل خاص الاعلان العالمي لحقوق الانسان وحقوق المراة والطفل

-12- يؤكد على الفصل التام للسلطات

-IV- وثيقة البرنامج السياسي للمؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية - اعداد الدكتور اليان مسعد

الاسم : المؤتمر الوطني من اجل سوريا علمانية

الشعار : حرية - مساواة - أخوة

الرمز : النسر السوري حاملاً الشمس

الأهداف: علمانية الدولة - عدالة توزيع الثروة – إقتصاد ديموقراطي إجتماعي

وثيقة البرنامج السياسي: دخلت سوريا منذ عصر النهضة والمجروحة بسايكس بيكو في مواجهة المادية والرأسمالية المتوحشة والأصولية الدينية الصنمية المعاصرة وحتى الان لم تجد سوريا إلا خطاباً سياسياً متحجراً خشبياً منفصماً عن واقع الناس ومفصّل على قياس سياسات وممارسات يومية ذرائعية متغيرة ومتلونة وشخصانية وحاليا استفحلت الغرائز المادية والعصبيات الدينية والعشائرية والمذهبية والطائفية في غيّها وخرجت من كهوفها القرون وسطوية لتمزق الكتلة التاريخية للمجتمع(جغرافية وإنسان) وتفتتنا أكثر خدمة لمشاريع الإقتتال الإقليمية ولمشاريع تصب في إعادة تشكيل الكتلة الجغرافية التاريخية والمجتمعية لإنشاء كيانات ذات مرجعية دينية وطائفية تنسجم مع ما تم من تراجع المرجعية اليسارية للكيان الصهيوني وتحول المجتمع هنالك لمرجعية دينية تتلاقى وتنسجم مع المحيط الثائر حولها نحو نفس الصيرورة لذا إن العلمانية هي الهدف الإستراتيجي لحزبنا فلا ديمقراطية حقيقية بمرجعية انسانية دون العلمانية بما هي فصل تام للدين عن الدولة عبر حيادية الدولة تجاه الأديان مع احترام قيمنا الإسلامية والمسيحية واليهودية عبر قوانين أحوال شخصية إختيارية تنسجم مع قيمنا الروحية ولا تتعارض مع شرعة حقوق الانسان والمراة والطفل مع مساواة تامة لكل المواطنين وخصوصاً المرأة التي أجمع عليها عالمياً وبشرياً مع حرية تامة للمعتقد والدين والضمير يتيح لنا الإنتصار بالمنازلة التاريخية التي تتم حاليا على أرضنا السورية مع مخططات دولية لاتعبر عن مصالح الانسان السوري وتطوره , نريد دولة ومجتمع ديموقراطي مدني بمرجعية علمانية .

- دولياً : إننا منحازون لحضارة عصر الأنوار ومكتسبات العقل عبر صياغة نظام دولي جديد يخدم الإنسان والبيئة لا الأقطاب ويتيح لنا استعادة حقوقنا بمختلف السبل القانونية التي اقرتها المواثيق الدولية ونعتبر أنفسنا جزء من الدول ذات غير المنحازة.

- عربياً: نطمح للم شمل الكتلة التاريخية والجغرافية والبشرية السورية بمنظومة سياسية اقتصادية يجد فيها لبنان أمانه ويعيد ساحله ارتباطه الإقتصادي والحضاري بداخل مداه الحيوي ويستعيد اقليمه الاردني شخصيته ضمن هذه الكتلة مع تعاقد اقتصادي حضاري للأقليم الرافدي في توائم تام مع قلب الكتلة سوريا يتنفس من خلالها خطوط نفط وغاز ومواصلات وتقود الدورة الحضارية لإكتمالها الازلي منتجه حضارة واخوة وانسانية عندها يمكن ان نستعيد فلسطين الديمقراطية العلمانية بعربها ويهودها وتصفى دولة اسرائيل العنصرية دون ذلك ستبقى الكتلة التاريخية الجغرافية والبشرية ملغومة بالنزعات الطائفية والاثنية فلا مرجعية حضارة لكل سوريا (آرام كولن) ولا سوق اجتماعي ناجح , ولا دورة اقتصادية ولا تنمية مستدامة وعليه فلا ديمقراطية اجتماعية لمواطن في وطن غير حر وعندها فقط الانفتاح على العالم العربي سيكون له معنى عبر اعادة بناء النظام العربي المنهار والمنكسر والمتآمر وتفعيل كتله التاريخية لإنتاج انظمة ديمقراطية علمانية وعقلانية تسير باتجاه بناء وحدة اقتصادية وثقافية وحضارية تحترم خصوصيات الكتل التاريخية.

- فلسطين: جنوب سوريا الحضارية واليهود مكون مثل الاخرين ولا حل الا بدولة ديمقراطية علمانية تعددية والا فالصراع الحضاري مستمر وسيستمر انه صراع حضاري تم تقزيمه الى عسكري غير متكافئ بنيات معروفة لانتصار اسرائيل ونشوء الدول الدينية لتبرير وجود دولة اسرائيل بمرجعيتها اليهودية.

- وطنيا : مصالحة وطنية فورية تشمل مراجعة تاريخية لمآسي الشعب السوري منذ نشأت الكتلة الجغرافية حتى مرحلة عام 1958-2012 وذلك بتأمين أوسع وحدة وطنية تؤهل للعبور لمرحلة الديمقراطية العلمانية بأمان وتداول للسلطة والحوار الوطني وتسهم بمواجهة تحديات التنمية.

- الجولان : جزء من سوريا وتحريره لحدود 4 حزيران 1967 بكل الوسائل المشروعة مؤكدا عليه وفلسطين جنوب سوريا بعربها ويهودها سوريون ستستعيدها الدولة الديمقراطية العلمانية وكذلك انطاكية واللواء السليب.

- اقتصاديا : ان دولة المساعدة والرعاية سيئة التنفيذ ماتت وسندفنها معا وعلينا القيام بترسيخ دولة الرعاية الحقيقة دولة العدالة والاستحقاق والجدارة التي تساوي بين المواطنين لكل حسب جهده بعد ان تؤمن الدولة الحد الادنى والمتساوي من الصحة والتعليم والثقافة وتكافئ الفرص دون تمييز ستنتهي دولة الشرطي الذي يحابي اصحاب الثروات كما تظهر انظمة الربيع العربي وكذلك بسطار الدولة القمعية التي تؤمم الثروة والانسان والعقل ولن تكون دولة المطاوعة الذين يحلمون بتطبيق قوانين لم تعد من هذا العالم ولهذا العالم دولة الرعاية والمساعدة بأنظمتها الضريبية المسطحة مع سوء التطبيق وانعدام الرقابة وفساد القضاء أدت لإنهاء روح المبادرة ونمو الكسل وانكفاء الابتكار والاتكال على الدولة انشئ لدينا طبقة الكسالى والمنتفعين والفاسدين والطفيلين والفاشلين الذين شكلوا نخب تدافع عن بعضها ضد المجتمع والمواطن المتفوق والمبدع والشريف والخلاق والمجتهد لذلك سنسعى لإقامة جبهة سياسية عريضة لتطبيق ماسبق واعادة انتاج النظام والدولة الديمقراطية العلمانية الاجتماعية

- التحديات الحالية:

الوحدة الوطنية : للسوري بكتلته التاريخية والجغرافية فهو نقيض للأنعزال وللدول اللاديمقراطية واللاعلمانية فهي دول انعزال من اليهودية الصهيونية السياسية الى الاسلام السياسي بمذاهبه وتلويناته الى المسيحية السياسية والنقيض هو دولة الحريات الديمقراطية والعلمانية التي تعكس جوهر الانسان السوري ويتم تطبيق ذلك باصلاح جذري للتربية والتعليم وتدريس التاريخ والاديان والاخلاق وموائمة الدساتير والقوانين مع هذا النزوع ومساواه المرأة والرجل .

- الخروج الآمن من الازمة : بالحوار والتفاوض الوطني دون شروط اواستبعاد او طائفية او رفع سلاح او تدخل خارجي والتوصل لدستور منبثق من شرعة حقوق الانسان واثارة المكونات الاساسية للمجتمع المدني لإخذ دورها فهي شرائحه الاجتماعية وطبقاته الاقتصادية وهي البديل الوحيد عن التقسيمات القومية والاثنية والطائفية وهي من ستقود الاقتصاد و مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات واحزاب ونقابات ومرأة ومجالس منتخبة و تمارس الرقابة ايضا على اجهزة الدولة لتنهي الفساد والفاسدين وتؤمن تداول السلطة بشكل ديمقراطي برلماني رئاسي.

-لا افق قابل للعيش وللدورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الا بالانقلاب بالمفهوم الفكري على كل ما اسس منذ عام 1916 واعادة الحصان لامام العربة و إعادة التمركز الانساني والجغرافي السوري وخلق بيئة وأفق قابل للعيش والتطور الحضاري انه خيارنا الجغرافي والاقتصادي والانساني هذه النظرة المؤسسة ستحل ازمتنا الحضارية العميقة والمتمادية وتعيد الدورة الاقتصادية والسوق الاجتماعي والتنمية المستدامة واعادة تظهير هويتنا الوطنية التي شحبت طويلا لحد وئد أعمق وواقدم شخصية تاريخية انسانية حضارية واقتصادية .

- نحن مع العولمة الحضارية الروحية الاجتماعية والتوحيدية وازالة العوائق امام الانسان وضد العولمة بما هي صراع حضارات وتفريخ اصوليات نكوصية مرتبطة بالمشروع الرأسمالي وخادمة له مع تدمير الشخصيات الحضارية الوطنية والماسخة لكل دين وحضارة حيث لا حاكمية فيها الا للمال دون ان يكون هدفها الانسان بل البورصة.

-"المؤتمر الوطني من اجل سوريا"طليعة الكتلة التاريخية لتحقيق مجتمع حضاري تقدمي علماني,مجتمع عدالة واكتفاء لمشرق سوري وعربي متفوق متصالح مع البشرية مساهم بتطورها,اما ان يعيد الدورة القابلة للحياة لسوريا وكتلتها التاريخية والبشرية والجغرافية دورة الحياة والتاريخ والحضارة والتقدم والمساواه والعدالة والرخاء او ابقاء قيم القرن الماضي من تجزئة وتهميش واحتراب واصولية ومعارك زواريب لانهاية لها لمصلحة المشروع الاخر وزوالنا النهائي كحضارة عمرها خمسة الاف عام.

- ان المؤتمر الوطني من اجل سوريا سيستند ويستلهم التراث الغني لحركة النهضة العربية ووحدتها وحركة التنوير العالمية والتي سيلتف حولها السوريين نساء ورجالا من كل التلوينات لتحقيق المجتمع الحر العلماني الديمقراطي الليبرالي الاجتماعي

عشتم وعاشت سوريا حرة ديموقراطية علمانية

VI--برنامجنا للخروج الامن من الازمة

-يتم ذلك عبر الدعوة لتجميع القوى المدنية و العلمانية والوطنية و الديمقراطية والتقدمية في سوريا وتحالفها للمشاركة بحوار بهدف ان تتجمع وتتحالف في مواجهة عنف الهجمة الإسلاموية الإقصائية لانقاذ سوريا من العنف والطائفية والتقسيم والتدخل الخارجي مع كسب المؤيدين وتفعيل الحوار في المجالات المؤدية لخروج القوى الوطنية الديمقراطية السورية أحزاب ومنظمات وهيئات وجماعات وتيارات وأفراد من أزماتها وهو مرهون بمدى قدرتها على التجمع والتحالف بهدف الخروج بتوافقات يتم التفاوض بشأنها مع واجهة النظام السياسية وهي الجبهة الوطنية التقدمية ومن ثم الحوار مع النظام والسلطة، ان تشكيل معارضة وطنية ديمقراطية مجتمعة متفاهمة على الخطوط العريضة حيوي ولابد منه للخروج الامن من الازمة

المرحلة الاولى: تحالف القوى الوطنية الديمقراطية والبناء الذاتي

1- وضع البدائل الذاتية موضع التنفيذ بعد نقد ذاتي معمق.

2- المرحلة الثانية: حكومة وطنية ديمقراطية، ويقابلها معارضة وطنية ديمقراطية. وهما مكونيين من

أ- مجموعة وطنية ديمقراطية مكوّنة من تحالف القوى الوطنية الديموقراطية التي ستنبثق عن ماسبق اعلاه من حوار وتجميع القوى (الأقرب إلى النظام و الحكومة الراهنة)مع إعادة النظر بالجبهة الوطنية التقدمية بعد توسيعها باتجاه العلمانيين والاسلاميين المعتدلين الذين يرفضون العنف والتدخل الخارجي ولم يتلوثوا بالدم السوري و بما في ذلك المستقلين

ب- معارضة وطنية ديمقراطية ومكوناتها من تحالف القوى الوطنية الديموقراطية الأبعد من الحكومة الراهنة، والتي انبثقت عن نتائج ما سبق اعلاه على سبيل المثال لا الحصر (هيئة التنسيق وائتلاف قوى التغيير، وجبهة الضغط الوطني الديموقراطي والمؤتمر الوطني من اجل سوريا والقوميون السوريون وتيار بناء الدولة وهيئة العمل الوطني في سوريا وجبهة التغيير والتحرير والهيئات والتجمعات اليسارية و الماركسية والشيوعية وهيئة العمل الوطني الديموقراطي ، بما في ذلك المستقلين والاسلاميين المعتدلين

3- المرحلة الثالثة: تحالف كل القوى الوطنية الديمقراطية من موالاة ومعارضة : وتنطوي على خطوتين:

أ- الخطوة الأولى: تشكيل لجان مشتركة من الحكومة الوطنية والمعارضة الوطنية، تعمل على وضع استراتيجية وطنية ديموقراطية موحدة.وفق خريطة الطريق

ب- الخطوة الثانية: عقد مؤتمر وطني ديموقراطي عام يقرّ الاستراتيجية الوطنية الموحّدة والبدء بتفكيك الازمة واعادة الاعمار عبر خارطة طريق للخروج من الأزمة وتقوم على ما يلي:

-خارطة طريق للخروج من الأزمة

1 – وقف العنف نهائياً بإشراف دولي حتى لا يستغل أحد ذلك من أجل تحقيق المزيد من المكاسب على الأرض وبالتالي على طاولة المفاوضات والعمل من ثم على إخراج كافة العناصر المقاتلة غير السورية من أراضي الجمهورية السورية؛والبدء بحوار وطني يؤدي لاعادة انتاج سلطة شعبية منتخبة مع فتح الطرقات للاغاثة دون عوائق والعفو عن السياسيين من لم تتلوث ايديهم بالعنف والدم

2 – يقوم رئيس الجمهورية بايقاف العمل بالدستور الحالي وحل الحكومة الحالية ومجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة جديدة من معارضين من الداخل والخارج وموالين والنظام تكون مهمتها الأولى الإشراف على ايجاد دستور جديد يتوافق مع المحددات والثوابت الوطنية والاعلان العالمي لحقوق الانسان عبرانتخابات مجلس تاسيسي مهمته اقتراح دستور جديد او عبر لجنة موسعة

من اختصاصيين تم التوافق عليهم بالحوار الوطني ووضع قوانين جديدة للاحزاب والاعلام والانتخابات.... الخ

3 – الدعوة إلى الاستفتاء على الدستور الجديد(الرئاسي او البرلماني او المختلط)

4- ثم انتخابات برلمانية جديدة بإشراف دولي ومحلي من القوى المعارضة والدولة

5–ينتج عن مجلس الشعب الجديد حكومة مهمتها الدعوة إلى انتخابات رئاسية مفتوحة أمام الجميع

- خلاصة الاهداف

1- التصدّي لكلّ المحاولات التي تستهدف وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

2- العمل بكلّ الوسائل على إسقاط العقلية الاستبدادية .

3- استقلال القرار الوطنيّ السوريّ .

4- الردّ الحقيقيّ على الفشل السياسيّ الذي يستوجب العمل على عقد المؤتمر الوطنيّ العام لممثّلي القوى السياسيّة الوطنية والديموقراطية والعلمانية والمدنيّة .

5- تُسخير كافة الطاقات للوصول للمطلبُ الرئيسي وهو دولة المواطنة الدولة العلمانية الديموقراطية المدنية الحديثة.

6- صياغة عقد اجتماعي يضمن تداول السلطة والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز، محترماً ومطبقا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

7- حركتنا عابرة للإيديولوجيات وتناضل لإحياء الروح الانسانية التي افتقدناها وتفعيل دور الشباب الريادي في انطلاقتها وضمان حقوق الشهداء وعائلاتهم، والجرحى ، والمعاقين والمضطهدين والمهمشين والاقليات وكل الذين الذين طحنوا بهذه الازمة الوطنية الكبرى.

كما نؤكد ان

-إنتماؤنا لسوريا أولاً.

- شعارنا تصحيح الأخطاء لاتبريرها.

- أهدافنا خدمة المجتمع لا التصفيق للحاكم.

- وسيلتنا: إكتشاف الحقائق لاتوارثها ولا توريثها.- انفتاح فكري- حوار حضاري- تعاون بناء- الحوار مع الاخرين- احترام الخصوصيات -تفعيل القواسم المشتركة.الاستفادة من دروس الماضي و الاخلاص للوقت الحاضروالتخطيط للمستقبل الواعد.

لامساومة على:

-دماء الشهداء.-استقلالية القرار الوطني.-حرية الوطن والمواطن-وحدة وسلامة اراضي الوطن-لاتبرير لرفع السلاح بوجه الوطن ولا للقمع والاستبداد ومنع الحريات العامة